دور المؤسسة الصغرى في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي

رضا فويعة *

Abstract

The Role Of Small Scale Enterprises In Promoting Economic and Social Development

In order to be able to assess the Tunisian experience in promoting small scale enterprises , and recommend practical governmental policies in this connection , the theoretical framework and the experience of other societies should come into view.

The focus of the present study therefore is on the theoretical background , with due reference to social and economic integration . The study is divided into three sections :

The **first** deals with the position of small scale enterprises in overall economic activities .

The **second** investigates participation of such enterprises in the labour market , research and development .

The **third** section concentrates on the role which can be played by small scale enterprises in promoting social and economic integration .

* أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس

١- مقدمـــة

تسعى هذه الدراسة فى الحقيقة إلى تحليل التجربة التونسيّة وفهم جملة الآليات الإدارية والمالية الهادفة إلى تشجيع وإعانة المؤسسات الصغرى بالجمهورية التونسية. فالغاية منها هى إبراز التدرج المتواصل نحو سياسة واعية من طرف الحكومة تهدف إلى إعانة مثل هذه المؤسسات وذلك فى إطار سياسة الحد من البطالة وتغيير النسيج الصناعى والتجارى بالبلاد.

ونظراً إلى أن فهم مثل هذه التجربة يبقى رهين وضع هذا النوع من المؤسسات فى إطاره النظرى، وإدراك التطورات الحاصلة فى دلالات مفهومها وفى الوقوف على تجارب بعض البلدان الأخرى، فإننا خصصنا هذا الجزء الأول من الدراسة للتحليل النظرى وإبراز جملة الآليات «المدافعة» عن المؤسسة الصغرى (مع التركيز بالطبع على دورها فى الاندماج الاقتصادى والاجتماعى).

أما فى الجزء الثانى من الدراسة، والذى سينشر لاحقًا، فإننا سنبرز هذا التدرج الملاحظ بالجمهورية التونسية نحو سياسة شاملة ترمى إلى تشجيع بعث وإعانة المؤسسة الصغرى بالبلاد.

٢ - أهمية دور المؤسسة الصغرى فى النشاط الاقتصادى للبلد:

لقد ظل الإيمان بأهمية دور المؤسسة الكبرى وبنجاعتها الاقتصادية والاجتماعية مهيمنًا على الفكر الاقتصادى، مما بوأها مكانة متميزة فى أغلب القرارات السياسية لأى بلد وذلك إلى منتصف السبعينات. فهذه المؤسسة الكبرى كانت تعتبر رمزاً للتصنيع والتطور التكنولوجى والنمو الاجتماعى، أو باختصار للنجاح الاقتصادى والسياسى. لذلك اتجهت كل الأنظار نحو دراستها وتركزت كل العناية والتسهيلات الحكومية نحوها.

فتبلورت إثرها النظريات الاقتصادية المساندة لها والمنادية بتقويتها والسهر على تشجيعه(1967. O. E. WILLIAMSON) [1] فكانت هذه النظرة قد ارتكزت تاريخيًا على سرد «حقيقة» اقترحت فى الحقل النظرى من طرف «مارشال» (1890 A. MARSHALL) ومن طرف «شمبيتار» .J. A (1942) SCHUMPETER ثم تعمقت النظرة مع «نلسن» R. R. NELSON و «ونتر» S.G. WINTER (1982).

إن فكرة «الأكبر هو الأفضل» (Big is Better) ظلت ترتكز على ثلاثة مبادىء أو عوامل نظرية أساسية هى:

أولا : أثر الحجم (Scale Effect) الذى ينطلق من فكرة مفادها أن معدل التكلفة فى الإنتاج ينخفض على المدى البعيد مع توسع المؤسسة وارتفاع الطاقة الإنتاجية لها. فمع التوسع تعمل العناصر التكنولوجية ونمط التصرف (الإدارة) على التخفيض من تكلفة الإنتاج بالمؤسسة. وهذا ما يوفر نسبة من الأرباح العالية ويمكن من الحصول على الخبرة اللازمة للبحوث العلمية والتكنولوجية.

ثانيا : أثر التجربة أو الممارسة (Apprenticeship Effect) حيث تظهر فى أن المؤسسة الكبرى تزيد فى إنتاجيتها وفاعليتها مع الوقت والتجربة مما يزيد فى قدرتها التنافسية.

ثالثا : أثر الميدان التخصصى (Field Effect)، أى أن المؤسسة متعددة النشاط والجنسيات أو التى تسيطر على جزء كبير من السوق يمكنها الرفع من طاقتها التنافسية والحصول على ميزات المقارنة (Compara-tive Advantage) نتيجة مجهودات الابتكار والإبداع سواء فى ميدان طرق الإنتاج أو فى نوعية السلع المنتجة. ففى أغلب الأحيان، توسعت المؤسسة الكبرى فى أعمالها متجهة نحو أنشطة اقتصادية لا علاقة فنية بينها، من الأعمال الصناعية إلى التجارة، إلى الفنادق

والمصـــارف... إلخ (Conglomerate). وهذا التـعـدد فى الأنشطة يحـقق بالإضافة إلى توزيع المجازفات، سيطرة اقتصادية أوسع نطاقًا.

وبذلك شجعت النظرية الاقتصادية على التركيز (أو التمركز) العمودى والأفـقى للمـؤسـسـة (Concentration - Centralisation)، فـتـوسـعـها يزيد من أرباحـهـا ومن قـدراتها التنافـسـيـة فى الأسـواق الداخلية وفى الأسـواق الخارجية. فالمؤسسة الكبرى كانت تعتبر المثال أو النموذج المؤدى إلى النمو الاقتصادى والتطور فى أى بلد.

أما المؤسسة الصغرى فقد كانت تعتبر من مخلفات العصور القديمة وعلى أنها مـرحلة من مـراحل التطور نحـو المؤسـسـة الكبـرى. فـدراسـة نشـاطاتهـا تندرج فى إطار النظرية الكلاسـيكيـة للمنافـسـة التـامـة (Perfect Competition) (1993 Rainell I)[٢]

إلا أنه منذ منتصف السبعينات برزت محدودية نظرية المؤسسة الكبرى وتغيرت الأفكار لصالح المؤسسة الصغرى التى أصبحت محور الدراسات الاقتصادية فى العديد من الميادين: اقتصاد المؤسسات، الاقتصاد الصناعى، إدارة الإنتاج.

ففى هذا المجال: أعلن J. Marseille فى حديث له إلى جريدة "Le Monde" « أن الشركات الرابحة على المدى الطويل ليست هى التى نفكر فيها، بل إنها قبل كل شىء المؤسسات المتوسطة والصغيرة. إنها أيضًا تلك التى تسيرها عائلات أو إداريون اعتمدوا على نفسهم بتجاربهم وبدون تعليم (عصاميو التكوين) (Self Manager) وليسوا خريجى المدارس العليا. وأخيراً هى تلك التى تنتمى إلى قطاعات تقليدية من الاقتصاد » .

كذلك، كما يقول (1991 G. PACHE) إن الاهتمام الذى أصبحنا نعطيه للمؤسسة الصغرى منذ العشرية الأخيرة يتناقض فى الحقيقة مع الاحتقار الذى كان يعانى منه هذا النوع من المؤسسات خلال فترة النمو السريع، أى

العقود الخامس والسادس والسابع من هذا القرن، والتى اتجهت فيها كل الأنظار نحو المؤسسة الكبرى...

ففى إطار ما سيتبع، نحاول إبراز العوامل التى تسببت فى هذا التغيير النظرى أو النظرة إلى المؤسسة الصغرى، ندرس إثرها الدور الأساسى الذى يلعبه فى الاندماج الاقتصادى والاجتماعى هذا النوع من المؤسسات خاصة بعد التغييرات الجذرية التى عاشتها أخيراً اقتصاديات البلدان سواء النامية أو المصنعة.

أسباب التغيير الحاصل فى النظرة إلى المؤسسة الصغرى:

لعبت العديد من الدراسات النظرية والبحوث الميدانية والعينية دوراً كبيراً فى تركيز الاهتمام حول العلاقة بين الحجم الأمثل للمؤسسة (Optimal Size) ومساهمتها فى النمو الاقتصادى والتكنولوجى. فكان الاتجاه السائد يهدف إلى إظهار ليس فقط دور المؤسسة الصغرى فى السوق وإنما أيضًا دورها الاقتصادى المختلف عن دور المؤسسة الكبرى[٣] أى بعبارة أخرى أصبحنا ننظر إلى المؤسسة الصغرى ليس على أنها مرحلة من مراحل تطور كيان وحدة الإنتاج حتى بلوغ الحجم الأمثل وإنما على أنها كيان مختلف فى طريقة تسييره، وفى استراتيجياته وفى معالجته للمشاكل المطروحة. فهذه النظرة الجديدة هى التى تفسر فى الحقيقة تعدد مراكز البحث العلمى المختصة فى دراسة وتشجيع المؤسسة الصغرى وأقسام الدراسة بالكليات فى العالم حول المؤسسات الصغرى «بواتيى، بوردو، سترازبور، بروكسال... إلخ".

٣-١- المؤسسة الصغرى تفرض نفسها عدديا:

من النتائج المترتبة على الأزمة الاقتصادية العالمية المندلعة منذ منتصف السبعينات تضاعف عدد المؤسسات المتوسطة والصغرى فى

اقتصاديات البلدان، سواء المصنعة منها أو النامية.

فعلى سبيل المثال، أصبحت المؤسسة الصغرى والمتوسطة تمثل نسبة تفوق 90 بالمئة من عدد المؤسسات الاقتصادية الموجودة بالولايات المتحدة وتشغل ما لايقل عن 45 بالمئة من اليد العاملة فى القطاع الخاص.

كذلك ازدادت نسبة المؤسسات الصغرى فى فرنسا إذ مرت هذه النسبة من 18,6 بالمئة إلى 42,1 بالمئة بين السبعينات والثمانينات. وكذلك الشأن بالنسبة للمؤسسات المشغلة لعدد يتراوح بين 10 و49 عاملاً، فإن عددها ازداد خلال هذه الفترة لتبلغ نسبتها 28,5 بالمئة من جملة الشركات عوضًا عن 24,5 بالمئة فقط فى نفس الفترة (B. GESNIER 1993) (٤)

فمن خلال دراسة قام بها (Ph. MUSTAR 1994) يمكن الوقوف على مكانة المؤسسات من مجموع المؤسسات المحدثة سنويًا بفرنسا. حيث إنه من بين 180.000 شركة محدثة سنة 1993، نجد 49.131 منها تنتمى لهذا الصنف، ثلثها أى 15.881 متخصص فى المجال الصناعى والبقية فى المجال التجارى والخدمات.

وعمومًا، يتجلى من (خلال عديد من الدراسات،أنه باستثناء«السويد» (٥) تضاعف عدد المؤسسات الصغرى فى كل البلدان الأوروبية والآسياوية والأمريكية وفى البلدان النامية وذلك على حساب المؤسسات الكبرى وشملت بالخصوص بعض القطاعات كالبناء والتجارة والخدمات غير المالية (B. SAVOYE 1994).

من الناحية النظرية، يعزى هذا التكاثر السريع فى عدد المؤسسات الصغرى إلى ظهور استراتيجية جديدة من طرف المؤسسات الكبرى التى تعانى من ارتفاع تكلفة الإنتاج الداخلى المندمج. فالسيطرة على كل هياكل الإنتاج وصيرورته لايمكن أن تحقق برقابة كل مراحل عملية الإنتاج فحسب وإنما أيضًا بمراقبة المؤسسات الصغرى القابلة للتعامل فى إطار شبكة

موسعة من المنتجين (ظاهرة المناولة Sous traitance أو ظاهرة النمو الشبكى Network).

فهذه الاستراتيجيات تحكمها إرادة التقليص من كلفة الإنتاج والمحافظة فى نفس الوقت على مراقبة هياكل الإنتاج وصيرورتها (JULIEN ET MARCHESNAY 1988). فكل هذه الظواهر الحديثة أصبحت موضع اهتمام العديد من المدارس النظرية المهتمة بالتحاليل فى الميدان الصناعى وفى طرق تنظيمه.

٣-٢- أهمية دور المؤسسة الصغرى فى التشغيل :

نتيجة لازدياد عدد المؤسسات الصغرى، وفى حين عرفت البلدان نسب بطالة ما انفكت تتصاعد، وهو ما لم يعرفه القرن العشرون، ازدادت نسب التشغيل فى مثل هذه المؤسسات. فحسب دراسة قام بها D.B. AUDRETSCH ارتفع التشغيل بالمؤسسات الصغرى فى أغلب البلدان الأوروبية وذلك بين السبعينات والثمانينات كما يبرزه الجدول التالى:

الجدول رقم (١)

تطور التشغيل بالمؤسسات الصغرى فى بعض البلدان الأوروبية

البلد	السنة	نسبة ٪ التشغيل	السنة	نسبة ٪ التشغيل	الفارق بين الفترتين
إنجلترا	١٩٧٩	٣٠,١	١٩٨٦	٣٩,٩	٩,٨
ألمانيا الفيدرالية	١٩٧٠	٥٤,٨	١٩٨٧	٥٧,٩	٣,١
الولايات المتحدة	١٩٧٦	٣٣,٤	١٩٨٧	٣٥,٢	١,٢
البرتغال	١٩٨٢	٦٨,١	١٩٨٦	٧١,٨	٣,٧
إيطاليا الشمالية	١٩٨١	٤٤,٣	١٩٨٧	٥٥,٢	١٠,٩
إيطاليا الجنوبية	١٩٨١	٦١,٤	١٩٨٧	٨٦,٤	٢٥
تشيكوسلفاكيا	١٩٥٤	١٣	١٩٨٨	١,٤	١١,٦-
ألمانيا الشرقية	-	-	١٩٨٦	١,١	-
بولونيا	١٩٥٧	٣٣	١٩٨٥	١,١٠	٢٣-

المصدر : AUDRETSCH 1993 ص ٢٥

فهذه النتائج تفسر أهمية التشغيل خاصة فى بعض القطاعات كالبناء والتجارة والخدمات الأخرى. ففى بلدان الاتحاد الأوروبى، تشغل المؤسسات الصغرى المتخصصة فى التجارة 45بالمئة من اليد العاملة النشيطة [٦]. فإذا أضفنا إليها نسبة 27بالمئة للمؤسسات المتوسطة نتحصل على نسبة تفوق 72بالمئة من المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهو ما يظهره الجدول التالى:

الجدول رقم (٢)

نسب التشغيل فى خمس قطاعات
ببلدان الاتحاد الأوروبى سنة ١٩٩٠ حسب حجم المؤسسة

	٩-٠	٩٩-١٠	٤٩٩-١٠٠	٥٠٠+	الجملة	نسبة القطاع من التشغيل الجملي ٪
المناجم	٧	١٦	١٥	٦٢	١٠٠	٤,٣
الصناعة المعملية	١٤	٢٨	٢١	٣٨	١٠٠	٢٦,٨
البناء	٤٤	٣٥	١٢	٩	١٠٠	٨,١
التجارة	٤٥	٢٧	١٤	١٤	١٠٠	١٧,٤
الخدمات الأخرى	٣٥	٢٠	١٣	٣٢	١٠٠	٣١,٩
الجملة لكل القطاعات الخمس	٪٣٠	٪٢٥	٪١٦	٪٣٠	١٠٠	٨٨,٥

المصدر: Nick CLAY 1994 ص ٧٤ .

كذلك الأمر فى كندا، فإنه بالرغم من الانكماش الاقتصادى المسجل فى السنوات الأخيرة فإن نسبة الشغل بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة بالصناعة ارتفعت فى بداية التسعينات إلى 42 بالمئة من مجمل اليد العاملة بالبلاد (عوضاً عن 39 بالمئة فقط فى أوائل السبعينات).

فهذه الأهمية المتزايدة فى التشغيل فى هذا النوع من المؤسسات هى التى غذت الاعتقاد بأن عملية التقليص من البطالة تبقى رهينة تطور المؤسسات الصغرى، مما يطرح بعض التساؤلات النظرية عن طبيعة الشغل

المحدث وعن تطور مستوى الإنتاجية بصفة عامة. فهذه التساؤلات أصبحت ملحة فى السنوات الأخيرة خاصة بعد ظهور التكتلات الاقتصادية والأسواق الموحدة، الأمر الذى قوى من حدة المنافسة العالمية ACS AUDRETSCH (1993) P. CROSNIER. (1991).

زيادة على ذلك، فإن الدور المتزايد للمؤسسة الصغرى لاينحصر فقط فى توفير مواطن الشغل وإنما أيضًا فى المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى بالبلدان. وهو ما تعكسه بعض الدراسات الحديثة: ففى فرنسا مثلاً يكشف B. CARRIERE (1994) و P.A. JULIEN عن الأهمية المتزايدة لهذه المساهمة فى إنتاج القيمة المضافة Value Added حيث ارتفعت فى القطاع الصناعى من 37,8 بالمئة سنة 1978 إلى 41 بالمئة سنة 1990. كذلك الشأن بالنسبة لمساهماتها فى الاستثمار والتصدير والتى ما انفكت ترتفع على حساب مساهمة المؤسسة الكبرى (٧).

٣-٣- أهمية المساهمة فى التطور التكنولوجى وفى البحث العلمى:

لقد ارتكزت الأفكار السائدة حتى منتصف السبعينات والمدافعة عن المؤسسة الكبرى على جملة من الآليات، كما رأينا من قبل، التى تجعلها هى المحرك الأساسى فى ميادين البحث والعلوم والتكنولوجيا. فمنذ نظرية «الفريد مرشال» (1880) و «شومبيتار» (1950)، زاد الاعتقاد فى أن المؤسسة الكبرى هى القادرة على اعتماد استثمارات أكثر عرضة للمجازفة وضرورية للتخفيض من بعض التكلفة فى حالة إنتاج كميات كبيرة (اقتصاد السعة) (Scale Economic) وللتجديد فى الإنتاج تدعيمًا لعملية النمو الاقتصادى. ولمساندة هذه النظرية، أظهر« شيرر »

A. M. SCHERER (1991) (٨) أن ٩٠بالمئة من النفقات الأمريكية فى ميدان البحث تصدر عن المؤسسات الكبرى. فالتجديد فى السلعة أو فى طرق إنتاجها تتطلب فى الغالب استثمارات كبيرة فى ميدان البحث والتطوير

(R.D)، كما توجد بعض الامتيازات المرتبطة بحجم مختبرات البحث. فالمؤسسة الكبرى هى الأكثر قدرة على تطوير البحث التكنولوجى وعلى اكتساب قدرة أكبر على المنافسة. فهذه النظرية هى التى تفسر اتباع السياسات المشجعة على مركزية (Centralisation) نشاطات الإنتاج وبعث المؤسسات الكبرى.

إلا أن جملة هذه الأفكار النظرية قد انهارت دعائمها أولاً بتقييم دور وخصوصيات المؤسسات الصغرى والمتوسطة فى هيكل النظام الإنتاجى وتطوير اقتصاديات البلدان عمومًا . وثانيًا، بإعادة دراسة قدرات المؤسسة الصغرى على تحقيق اقتصاديات السعة (أو مردود الحجم) والتمتع بها وعلى لعب الدور الهام فى استمرارية التغيير التكنولوجى وعلى استغلال أنواع من الأنظمة والعلاقات الصناعية المتجاوزة لآليات السوق فى صالحها.

فبالفعل، لقد تزعزعت أركان النظرية المنادية بوجود علاقة جدلية بين حجم المؤسسة وسعة طاقاتها الإنتاجية من جهة وفاعليتها (Efficiency) من جهة أخرى. فإظهار العديد من الدراسات الميدانية والتحاليل النظرية الحديثة لكفاءات المؤسسة الصغرى فى التمتع باقتصاد السعة غيرت من النظرة إلى هذا النوع من المؤسسات. فصغر حجمها الملائم لسعة السوق الموجودة ولطبيعة الطلب، يجعلها تستغل أكثر من غيرها الإمكانيات والأرباح الموجودة فى ميدانها ويميز بالتالى علاقاتها بالمؤسسات الكبرى.

أما فيما يخص الابتكار التكنولوجى (Technologyie Innovation)، فإن الأخذ بعين الاعتبار لفقدان المرونة من طرف المؤسسات الكبرى مكن من إرجاع المؤسسة الصغرى إلى مكانها الحقيقى فى استمرارية التغيير التكنولوجى وتطوير وسائل الإنتاج. فالعديد من الدراسات (F.M. SCHER-ER, PICORY) أبرزت أن حجم المؤسسة ليس هو العامل (أو العنصر) الوحيد المفسر لعملية الابتكار (Innovation Process) بل أن طبيعة النظام السائد بالمؤسسة والتكلفة الناتجة عنه هما المحددان الأساسيان لفاعلية البحث

والابتكار الناجح. فلقد طرحت فكرة مفادها أن جزءًا كبيراً من البحث والتطوير فى المؤسسات الكبرى هو غير ناجح ويتطلب الاستثمارات الكبيرة. وذلك من حيث أن هذه المؤسسات، عند حدوث تغيير جذرى فى نموها التكنولوجى، تسعى للحصول على الموارد الجديدة والمبتكرة، بدون أن تتنازل عن الموارد القديمة وغير الناجحة.

بعبارة أخرى، إن أهمية الميزانية المخصصة للبحث والتطوير لدى المؤسسات الكبرى لاينتج عنها تزايد فى الابتكارات وتطوير البحث، بل يعكس فشل «البيروقراطية» على مواكبة المستجدات والحث على التغييرات الجذرية.

وانطلاقًا من هذه الفكرة، تتمتع المؤسسات الصغرى والوسطى ببعض الميزات الناتجة عن طبيعة مرونتها فى كل من الإدارة والتصرف وعن تكيف النظام الداخلى مع متطلبات البحث والتطوير. فالامتيازات الناتجة عن المرونة فى الإنتاج والتصرف (الإدارة) تجعل الاستفادة من نتائج البحث التكنولوجى والابتكارات الفعلية أشمل وأعم R. ROTHWELL (1989).

وهكذا كان للدراسات العديدة والمنجزة فى السنوات الأخيرة الوقع الكبير فى الأوساط السياسية وفى ميادين البحث والعلوم. فزاد الاقتناع بدور المؤسسات الصغرى فى تطوير ونشر التكنولوجيات الحديثة.

فعلى سبيل المثال، تبرز دراسة ACS AUDRETSCH (1990) أنه من جملة 395 اختراعاً فى الإلكترونيك وتجهيزات الكمبيوتر، برز منها 237 اختراعاً حصلت فى المؤسسات الصغرى، مقابل 158 بالمؤسسات الكبرى .

– 931 للمؤسسة الصغرى (مقابل 65 للمؤسسة الكبرى) فى تجهيزات المقاييس.

– 72 للمؤسسة الصغرى (مقابل 157 للمؤسسة الكبرى) فى تجهيزات المذياع والتلفزة.

– 77 للمؤسسة الصغرى (مقابل 133 للمؤسسة الكبرى) فى تجهيزات المواد الصيدلانية.

– 36 للمؤسسة الصغرى (مقابل 66 للمؤسسة الكبرى) فى التجهيزات الطبية.

– وأخيراً ٢٠ للمؤسسة الصغرى (مقابل 33 للمؤسسة الكبرى) فى الجرارات الفلاحية و الآلات الثقيلة.

فإذا كانت المؤسسة الكبرى أكثر قرباً إلى البحث الأساسى، فإن المؤسسة الصغرى تتمتع بامتيازات وقدرات عالية لتجسيم وتطبيق النتائج المتحصل عليها فى البحوث العلمية، وذلك بالتعاون مع المنظمات العمومية A. N. LINK et REES (1990) وباستغلالها فى صالحها لتقسيم العمل السائد بينها وبين المؤسسات الكبرى (٩).

ففى هذا المجال، أظهرت الدراسات الميدانية والتى غطت 15 منطقة فى إيطاليا لمدة تسع سنوات، أنه إذا كانت النفقات على البحث والتطوير فى تجديد وتأهيل كل المؤسسات الاقتصادية بما فى ذلك المؤسسة الصغرى، فإن البحث العلمى الجامعى هو أكثر انعكاساً وأهم تأثيراً على المؤسسة الصغرى المجددة والعاملة على التطوير منها على المؤسسة الكبرى .

وهكذا أخذت الدراسات الحديثة تلح على دور المؤسسات الصغرى فى البحث والتطوير (فى نوعية السلعة وفى طرق الإنتاج) خاصة إذا استطاعت تجاوز عقبة التمويلات اللازمة: VIVARELLI, AUDRETSCH (1994).

بعبارة أخرى، أصبح الاعتقاد قوياً حول أهمية الدور الذى أخذت تلعبه المؤسسة الصغرى فى التطور التكنولوجى. فعوضاً عن الربط بين حجم المؤسسة والابتكار أصبح الربط بين الاستثمار فى الاختراع والنظام المالى السائد فى الدولة. فدراسة N.LEVRATTO تسعى إلى التركيز على إبراز فكرة مفادها أن الظروف المالية أو السياسية المتبعة هى المحدد الأساسى

لمساهمة المؤسسة الصغرى فى الابتكار والتجديد التكنولوجى. لذا يقترح منهجية جديدة تربط الابتكار ومساهمة المؤسسة بالنظام المالى الموجود والمساعد (أو المقلص) على تمويل البحث والابتكار، وليس بحجم المؤسسة.

كما أن العديد من البحوث الميدانية والدراسات التطبيقية فى «كندا» أظهرت أن المؤسسة الصغرى فى قطاع الصناعة أخذت تفوق المؤسسة الكبرى فى الميدان التكنولوجى ليس فقط باستعمال التقنيات الحديثة فى الإعلامية(مثل C.F.A.O) أو Robotique، ولكن باستعمال الآلات والمكائن الأكثر تناسبًا وملائمة مع القطاع الموجودة فيه

JULIEN et CARRIERE (1994). فتطور قطاع تصنيع المكائن والآلات الالكترونية سهلة الاستعمال والمناسبة للإنتاج قليل الحجم، ساعد كله على دفع المؤسسات الصغرى على تحمل المسؤوليات ومنافسة المؤسسات الكبرى فى بعض الميادين وفى بعض المراحل الإنتاجية L. BATSCH (1993).

٤- دور المؤسسة الصغرى فى الاندماج الاقتصادى والاجتماعى:

إذا كنا قد تعرضنا إلى بعض الأدوار التى أصبحت تضطلع بها المؤسسة الصغرى فى المجتمعات الحديثة (تشغيل، تقدم تكنولوجى، التخفيض من تكلفة الإنتاج...) فإننا أجلنا بحث الدور الاجتماعى الذى أصبحت تلعبه أكثر من قبل، لا لقلة عددها فى الفترات السابقة، وإنما للتغيير الحاصل فى السنوات الأخيرة فى العلاقات السائدة فى ميادين الإنتاج وفى آليات السوق والقوى العاملة بالبلدان. فهذا الإهمال الوقتى هو فى الحقيقة يعكس إرادتنا بتخصيص فقرة كاملة لهذا الدور الهام الذى أصبح مطروحًا بجدية بالنظر لما وصلت إليه الاقتصاديات من تطور ونمو (لكن غير متوازن: بطالة وإقصاء اجتماعى، اختلال توازن إقليمى...).

فهذا الدور فى دعم الاندماج الاقتصادى - الاجتماعى هو ناتج فى

الحقيقة عن طبيعة المؤسسة الصغرى وعن التغيير أو الثورة التى حصلت فى الأجهزة الاقتصادية أو النظام الإنتاجى.

فمن ناحية طبيعتها يمكن تعدد صفاتها المؤثرة فى الناحية الاجتماعية وفى تأثيرها على المحيط الاقتصادى والاجتماعى الذى تتعامل معه وتعيش فيه، كما يلى:

- **الإدارة المشخصة** : أو التسيير الفردى والناتج عن الخلط بين المؤسسة وصاحبها. فقلة التدرج الوظيفى Hierarchy التى تتميز بها علاقات العمال فيما بينهم وعلاقاتهم مع صاحب المشروع تساعد على استقرار اليد العاملة وبالتالى على ترشيد التصرف فى الموارد البشرية والطاقات العاملة بالمؤسسة. فهى تستجيب فى أغلب الأحيان إلى تطلعات العمال وطموحاتهم وتساعد بالتالى على خلق الجو الملائم للعمل والإنتاج.

- **قلة التخصص فى العمل** : خلافًا لقواعد «الفورديزم» Fordisme فإن قلة التخصص فى العمل والملاحظة سواء عند العمال أو حتى عند صاحب المؤسسة الصغرى تعطى المرونة (Flexibility) فى الشغل وبالتالى تساعد على التكيف مع الحالات والظروف الجديدة والتأقلم مع المهام بالمؤسسة وسوق الشغل فى آن واحد. فهذا العامل الأساسى هو المفسر لصمود المؤسسات الصغرى أمام الأزمات الاقتصادية والتقلبات الهيكلية أو الظرفية JULIEN (1994) و CARRIERE.

- **جهاز إعلام داخلى بسيط** : غير مكلف وهو ما يسمح بانتشار الخبر بسرعة بين العمال والإدارة. فمرونة وسرعة الإعلام هذه تعطى شعورًا بروح المسؤولية وتشجع على الابتكار التكنولوجى وتساعد على رصد المواهب والطاقات الكامنة فى القوى العاملة وفى استغلالها C. FOURCADE (1993).

- **جهاز إعلام خارجى مبسط** : خاصة ما يرتبط بمعرفة السوق. فهذه المرونة والسرعة فى الإعلام الخارجى تقلص حتمًا من تكلفة التسويق (Trans-

action Cost) وبالتالى يساعد على زيادة القدرة التنافسية فى السوق... (1967) O. WILLIAMSON.

أما من ناحية التغيير الحاصل فى النظام الإنتاجى : فإنه يمكن القول بأن أهمية الدور الاجتماعى الذى أصبحت تلعبه المؤسسة الصغرى خلال السنوات الأخيرة قد ارتبط بالتغيير الحاصل فى النظام واستمرارية الإنتاج السائدة بالدول. كما أن ذلك مرتبط أيضًا بالتغيير الحاصل فى استراتيجيات المؤسسات الكبرى على إثر الأزمة الاقتصادية التى هزت أركان العالم منذ سنوات.

وبالفعل، أصبح الربح غير مقرون بالسيطرة ومراقبة كل من استمرارية الإنتاج والتسويق (كما كان سائدًا فيما قبل)، لذلك «تخلصت» المؤسسة الكبرى من كل حلقات الإنتاج غير الهامة وغير المربحة لها. فانتشرت على إثرها عملية «المقاولة من الباطن» (أو المقاول الثانوى) (Sub - Contracting) وتغيرت بالتالى عملية تقسيم العمل فى صالح المؤسسة الصغرى ذات المرونة فى رأس المال وفى الشغل وذات القدرة على رصد «مميزات المقارنة» المتواجدة فى الأقاليم -JU (1994) LIEN ET CARRIERE.

ففى عالم متجدد أصبحت فيه المنافسة تتركز على النوعية أكثر مما هى على الثمن وتسارعت فيه تغييرات أذواق المستهلك، تكون فيه المؤسسة الصغرى أكثر نجاحًا وأشد استعدادًا من المؤسسة الكبرى فى حالة الاستجابة لطلبات المستهلك V. CAPECCHI (1989) (١٠)

كما أنه نظرًا لبروز بعض الظواهر الاجتماعية الناتجة عن المرحلة الحالية من تطور اقتصادات البلدان المصنعة والنامية، كالتهميش الاجتماعى والاقصاء الاقتصادى، بطالة وخلل توازن إقليمى...، فإنه زاد الاعتقاد حول الدور الهام الذى يمكن أن تضطلع به المؤسسة الصغرى فى مثل هذه الظروف.

٤ - ١ - المؤسسة الصغرى كعنصر من عناصر إدماج المناطق النائية :

أظهرت العديد من الدراسات، خاصة فى إيطاليا، وفرنسا، وكندا... C. FOURCADE (1993) دور المؤسسة الصغرى فى إدماج المناطق النائية فى الحياة الاقتصادية.

فمسألة التطور الإقليمى التى كانت قديمة جداً، كانت تطرح فى إطار عام وشامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم، إلا أن هذه النظرة الشاملة للمشكلة كانت تعتمد على أهمية المؤسسة الكبرى وما تحققه من دفع المؤسسات والصناعات الأخرى على النمو. (مبدأ نقطة الزيت).

فهذه النظرة إلى كيفية تطوير الأقاليم بقيت مهيمنة على الفكر الاقتصادى إلى منتصف السبعينات ، حيث أظهرت الأزمة السائدة حينذاك محدودية هذا النمط من النمو الإقليمى وتقلص عامل الدفع المنتظر من المؤسسة الكبرى فى الأقاليم، وبالتالى اقترنت المؤسسة الصغرى باقتصاد الإقليم أو الجهة (١١)

ففى دراستها للعديد من المناطق، تفرق C. FURACADE بين المؤسسات الصغرى المرتبطة عضوياً بمؤسسات كبرى موجودة فى مناطق أخرى (فنشأتها بالمنطقة يخضع لإرادة تمتع بمزايا المقارنة المتواجدة هناك) والمؤسسات الأخرى التى تتعامل مع محيطها المحلى وتساعد على خلق «النظام الاقتصادى الإقليمى».

فقدرة هذا النوع الأخير من المؤسسات على الاستجابة لمتطلبات الإقليم والمستهلك، ناتجة عن طرق إدارتها وتعدد إنتاجها، خلافاً للمؤسسة الكبرى موحدة الإنتاج. فهى إذن أكثر تعاملاً وتجاوباً مع الإقليم الذى توجد فيه عما هى الحال لدى المؤسسة كبيرة الحجم.

لهذا يمكن القول إنه فى حين تكون المؤسسة الكبرى فى وضع يحتم عليها إما أن تغير من المحيط الذى هى فيه كما تريد لتضعه تحت هيمنتها أو

لا تكون لها علاقة البتة بجهتها (أو إقليمها)، فإن المؤسسة الصغرى هى التى تخدم المحيط الذى تعيش فيه.

٤-٢- المؤسسة الصغرى كعنصر من عناصر ضمان الدخل العائلى :

بعد أن سارعت المؤسسة الكبرى إلى تقليص عدد عمالها للاستجابة إلى متطلبات الأزمة الاقتصادية، فإنها قد ساهمت فى تعميق مشكلة البطالة وترسيخ الإقصاء الاجتماعى، نرى أن نسب التشغيل فى المؤسسة الصغرى والمتوسطة ما فتئت تتزايد منذ أوائل الثمانينات.

فعلى سبيل المثال، يزداد التشغيل بالمؤسسات الصغرى الفرنسية بنسق سنوى يتجاوز 6 بالمئة فى العشرية الأخيرة، فى حين يتقلص التشغيل بنسبة 8 بالمئة بالمؤسسات الكبرى، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة العمل بها من جملة اليد العاملة النشيطة، فبالإضافة إلى زيادة استقرار العمل فى المؤسسة الصغرى، فإنه يستجيب إلى متطلبات الفئات الأكثر تعرضاً للتهميش والبطالة: كالنساء والشباب والمتقدمين فى السن، وذلك لما يتميز به من مرونة فى العلاقات وقلة التدرج الوظيفى.

الخاتمة

من خلال ما سبق، يمكن القول إن دور المؤسسات الصغرى قد زادت أهميته في المجتمعات الحديثة التى تميزت بسرعة التغيير والتجديد فيها سواء على مستوى نمط الإنتاج وإدارته ووسائل العرض أو على مستوى المستهلك وآليات السوق، فلقد تغيرت النظرة إلى حجم المؤسسة وربطها بجملة من القوانين الاقتصادية التى كانت تتميز بها المؤسسة الكبرى: كاقتصاد السعة (أو مردود الحجم) والابتكار التكنولوجي وفي طريقة الإدارة والتصرف وفي العمليات الإدارية... فزيادة على قدرتها على منافسة غيرها في بعض الميادين، أصبحت المؤسسة الصغرى عنصراً من عناصر تقوية وترابط النسيج الصناعى بصفة خاصة والنسيج الاقتصادى بصفة عامة.

بعبارة أخرى، زيادة على دورها في دعم نسق النمو الاقتصادي والتشغيل وفي التنمية الإقليمية كما رأينا، فإن بعض الدراسات الحديثة قد ركزت على مدى حيوية المؤسسة الصغرى وقدراتها على التفاعل مع المحيط، حيث تعتبر كالوسيط أو حلقة وصل في النسيج الاقتصادى ، وذلك من خلال جملة العلاقات التى تربطها بباقى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها والمتفاعلة معها.

هذا بالإضافة إلى أنه، بحكم ضعف إمكانياتها المالية وصغر حجمها وعدم سيطرتها على السوق، تبقى قدراتها التنافسية رهينة اتباع نشاطات جديدة حيث تستغل فوائد
(أو ميزات) الاختلاف عن غيرها، مما يحتم على هذا النوع من المؤسسات مضاعفة المجهودات فى الابتكار والخلق التكنولوجى الملائم لوضعيتها وفى تحسين جودة إنتاجها وسلعها.

الهوامش و المراجع

١ – إن الأسماء الموجودة بين قوسين تحيل إلى المراجع المعتمدة وتاريخ صدورها

٢ – إن إهمال المؤسسة الصغرى من طرف مختلف النظريات الاقتصادية الكلاسيكية ناتج عن مكانة هذا النوع من المؤسسات وعن توجه البحث نحو آليات السوق أكثر منها نحو دراسة نظام العلاقات للمؤسسة وبالتالى دراسة نظام تجزئة العمل الذى ينظم سير أعمالها.

٣- يجب التدقيق هنا أن الدراسات كانت اتجهت فى الحقيقة نحو المؤسسة المتوسطة Médium أكثر منها نحو الصغرى Small ذلك لتوفير الاحصائيات والمعلومات حول الأولى أكثر منها حول الثانية. يجب تحديد هنا، أننا نعنى بالمؤسسة الصغرى تلك التى تشغل بين 1 و 10 عمال. أما المؤسسة المتوسطة الحجم فهى تلك التى تشغل بين 10 و 100 عمال.

٤ – فى حين ازداد عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة، تقلصت نسبة المؤسسات الكبرى إذ مرت من 34,5 بالمائة إلى 24,7 بالمائة فقط من جملة المؤسسات خلال نفس الفترة.

٥ – من الملاحظ فى الاقتصاد السويدى أن عدد المؤسسات الصغرى فى تقلص مستمر فى السنوات الأخيرة وذلك يعزى إلى النقص الملاحظ فى تطوير الفكر الصناعى والمبتكر بالبلاد (1994 B°. CARLSSON).

٦ – يلاحظ هيمنة القطاع التجارى فى النشاطات الاقتصادية للمؤسسات الصغرى فى مختلف دول العالم، النامية منها والمصنعة.

٧ – انظر فى هذا الموضوع للبحث المنجز من طرف (1991 GROSNIER P, RANCOIS J. P, et LEHOUC Q).

٨ – دراسة قام بها ACS. C. G. et AUDRETSCH (1991) ودراسة J. K. GALBRAITH (1957).

٩ – انظر كيفية استغلال المؤسسة الصغرى للعلاقات الخارجية لتقييم العمل فى كتاب (1990) LINK et REES. كما أن دراسة ARIZZONI أظهرت أن المؤسسات بمختلف أنواعها تلعب أدوارًا متكاملة ومختلفة فى الابتكار التكنولوجى. فكل من المؤسسة الكبرى والمؤسسة الصغرى تسعى إلى التخصص فى الميادين التى تملك فيها بعض الامتيازات.

١٠ – لقد أطلق M. MARVANI على كتابه (1989) عنوانًا يبرز مدى انتشار هذه الظاهرة بإيطاليا «الليونة فى الإنتاج بإيطاليا» انظر مقالة L. FREY (1989).

١١ – تبرز دراسة FOURCADE (1993) هذه العلاقة بين الاثنين موضحة دور السلط الجهوية فى بعض المناطق والبلدان لإرساء نمو جهاتهم على سياسات تشجيعية للمؤسسة الصغرى. فهذه تعتبر ركيزة ما أسمى «بالنظام المحلى أو الجهوى».

المراجع بالفرنسية

- **Agence Tunisienne de l'Emploi (1995)**: Projet Servir. Revue Khidmat.
- E. G. ANTOSENKO (1991): Les petites entreprises et les problémes de l'emploi en URSS pendant la transition à l'économie de marché. Travail et Société N° 16.
- **M. BARDOS (1990)**: Le crédit plus cher pour les petites entreprises. Economie et Statistiques N° 236.
- **L. BATSCH (1993)**: La croissance des groupes industriels Ed. Economica, Paris.
- **J. F. BELAUD (1990)**: La nouvelle politique européenne en faveur des P.M.E. Club de Bruxelles.
- **B. BELLON (1993)**: Innover ou disparaître "Formation déstinée aux P.M.E. - P.M.I. paris.
- **J. L. BRICOUT (1991)**: Exporter, une question de taille. Revue Economie et Société. N° 244.
- **J. BERNARD et A. TORRE (1993)**: Les dynamiques d'innovation et de R.D. des P.M.E. française. (Communication au congrès international francophone de la P.M.E.). Tunisie, Carthage Oct.
- **F. BOYER (1992)**: L'intervention en P.M.I.: Possibilités et limites du rôle d'un Consultant. Revue Française du Marketing. N°139.
- **V. CAPECCHI (1989)**: Petite entreprise et économies locales: la flexibilité productrice. (Co-ouvrage de M. MARVANI et ROMANI: la flexibilité en Italie. Ed. SYROS.
- **C.E.P.M.E (1991)**: Les P.M.E. françaises: un développement très dynamique. Revue C.N.P.E., N° 532.
- **C.E.P.M.E (1993)**: (Crédit d'Equipement pour les Petites et Moyennes Entreprises) La flexibilité des P.M.E. Paris, Juin.
- **C. G. T. (1989)**: Dossier P.M.E., sites, zones d'activité. Le Peuple, N°1288.
- **R. CHAUSSE (1987)**: La gestion de l'innovation dans les P.M.E. Ed. G. Morin.
- **Commissariat Général du Plan (1989)**: Le financement du développement des P.M.E., Documentation française, Paris.

- **J. M. COUSINEAU et E. NAJEM (1990)**: L'effet du développement de la petite entreprise sur l'evolution du syndicalisme au Canada. Relation Internationale, Vol 45, N° 3.
- **P. CROSNIER, J. P. FRANÇOIS (1991)**: Les chiffres clés de P.M.E. Ed. Sessi.
- **M. DELPIERRE et Ch. MAHIEU (1990)**: Les acteurs de l'investissement en P.M.E, le transfert de technologie et l'intervention économique publique Politique et Management public, N°4.
- **J. P. DURAND (1991)**: Spécialisation flexible et dépassement du fordisme. Revue d'Economie Indistruelle N°58.
- **I. FITOUSSI (1987)**: La P.M.E. face à sa banque. Ed. Performa, 1987.
- **C. FOURCADE (1993)**: Les P. M. E. et la région. Notes et études documentaires, N° 4969-7.
- **H. FUHER et B. SPATH (1989)**: Les organisations internationales et la promotion de la petite industrie "Changement d'une conception de la politique de développement" Travail et Société, Vol 14, N° 3.
- **B. GARNIER et A. PAREN (1992)**: Evolution des retombées d'un programme de formation en gestion de dirigeants des P.M.E. Relation Internationale, Vol. 46 N°2.
- **G. GETTE (1992)**: Rentabilité productivité et taille de l'entreprise. Economie et Statistiques.
- **X. GREFFE (1984)**: Les économies non officielles. Ed. Découverte. Paris.
- **B. GUESNIER (1994)**: L'engagement à l'exportation des P. M. E. - P.M.I., Communication au colloque international, Aix en Provence, 9.11 Juin.
- **B. HAUDEVILLE (1994)**: P.M.I. la fin du mythe. Analyse de la SEDEIS N°102.
- **M. HORALEK (1991)**: Le rôle des petites entreprises dans la dénationalisation dans un pays à planification économique centralisée. Travail et société N° 16.
- **A. JEMAIN (1990)**: Grands groupes ou P.M.E., les entreprises françaises, premières mondiales de leur secteur. Problèmes Economiques, N° 2-198.
- **P. A. JULIEN (1990)** Vers une technologie mulhicriteres des P.M.E. Revue internationale des P.M.E.

- **P. A. JULIEN et J. B. CARRIERE (1994)**: L'éfficacité des P. M. E. et les nouvelles technologies. Revue d'économie Industrielle. N° 67.
- **P. A. JULIEN et M. MARCHESNAY (1989)**: La petite entreprise principes d'economie et de gestion. Ex G. VERMETTE.
- **N. LEVRATTO (1994)**: le financement de l'innovation dans les P.M.I. Revue d'Economie Industrielle N 67.
- **M. MARCHESNAY (1991)**: La P.M.E., une gestion spécifique. Problèmes. Economiques N°2276.
- **M. MARCHESNAY (1994)**: P.M.E., stratégie et recherche. Revue française de Gestion. Sept.
- **J. MARSEILLE, (1993)**: Interview. Le Monde 30 Novembre.
- **J. M. MEYER (1994)**: Les P.M.I. Face aux contraintes d'environnement Problèmes Economiques, N°2, 364.
- **D. E. MICHE (1990)**: Le défi de la P.M.I. Ed. Productions Publicataires.
- **Ministère de la Formation Professionnelle et de l'Emploi** (1993): "Rencontres nationales: Jeunes et entreprises et métiers d'avenir. (Ronéo).
- **Ch. MORISSON et X. OUPIN (1994)**: Micro-entreprise et carde institutionnel dans les pays en développement. Ex. O.C.D.E. Paris 1994.
- **Ph. MUSTAR (1994)**: Organisations, technologies et marché en création: la genèse des P.M.E. high - tech. Revue d'Economie Industrielle, N° 67.
- **B. PARANQUES (1994)**: L'enjeu du financement des P.M.I. Banque de France, N°82.
- **Ch. PICORY (1994)**: P.M.E. Incertitude et organisation industrielle: une mise en perspective théorique. Revue d'économie Industrielle, N°67.
- **RAINELLI (1993)**: Economie Industrielle. 2ème édition, Paris, Dalloz.
- **Ph. REGNIER (1990)**: Dynamiques des P.M.E./P.M.I. dans les nouveauz pays industrialisés d'Asie. Economie et Humanisme, N°313.
- **Ph. REGNIER (1990)**: Dunamiques des P.M.E./P.M.I. dans les nouveauz pays industrialisés d'Asie. Economie et Humanisme, N°313.
- **O. RIOUS et D. FERRAT (1992)**: Grandeur et faiblesse des P.M.E. Liaisons Sociales (dossier), N° 68.
- **B. SAPORTA (1986)**: Stratégie pour la P.M.I. Ed. Montchrétien.

- **B. SAVOYE (1994)**: La taille des entreprises élément structurant du système productif Analyses Française et Communautaire. Revue d'Economie Industrielle, N°67.
- **H. SCHMITZ (1990)**: Petites entreprises et spécialisation souple dans les pays en développement. Travail et société, N°3.
- **W. SENGENBERGER (1988)**: Perspectives économiques et sociales des petites entreprises. Travail et société, Vol 13, N°3.
- **E. VERDIER (1990)**: L'efficacité de la formation continue chez les P.M.E. Economie et Statistique, N°226 INSEE.
- **S. WICKHAM (1995)**: L'entreprise moyenne. Chroniques Economiques, N°2 SEDEIS.
- **Ch. WILLARD (1989)**: L'économie souterraine dans les comptes nationaux. Ecomomie et statistiques N°236 INSEE.

المراجـــع بالإنجليـــزية

- **ACS. Z. Y et AUDRETSCH D. B. (1993)**: R. D. Spillovers and recipient firm size. Review of Economics and Statistics N° 99.
- **K. J. ARROW (1983)**: "Innovation in large and small firms" in RONEN J. Eds. Entrepreneurship. Toronto. Lexington Books.
- **D. B. AUDRESCH et M. VIVARELLI (1994)**: Small firms and R. D. Spillover: évidence from Italy. Revue d'économie industrielle. N° 67.
- **D. B. AUDRESCH (1994)**: Small business in industrial économics: The new learning Revue d'économie industrielle. N°67.
- **B. CARLSSON (1994)**: Industrial dynamics and the role of small plants in Swedish manufacturing industry. 1968-1988. Revue d'Economie Industrielle. N°67.
- **N. CLAY (1994)**: S. M. E's and employment in the European Community: an Industrial perspective. Revue d'économie industrielle. N°67.
- **W. M. COHEN, R. C. LEWIN et D. MOWERY (1987)**: Firm size and R. D. intensity: a re-examination. Journal of Industrial Economics. Juin N°4.
- **C. FREEMAN (1991)**: Networks of innovators: a synthesis of research issues. Research Policy.
- **J. K. GALBRAITH (1957)**: Amérícan Capitalism, Hamilton, London.
- **B. HARISSON (1994)**: Lean and Mean - The changing landscape of corporation power in the age flexibility. Basic Books. New - York.
- **S. H. LAWTON, S. S. DICKINSON (1991)**: There are two sides to every story: Innovation and collaboration within networks of large and small firms. Research Policy, Vol 20, N°5.
- **A. N. LINK et Y. REES (1990)**: Firm size, University based research and the return to R. D. Small Business Economics.
- **LUCAS E. (1978)**: "On the size distribution of business firms" Bell Journal of Economics.
- **MITI (1990)**: "Small entreprises in Japan, Small and Medium Entreprise Agency" MITI.

- **R. R. NELSON et S. G. WINTER (1982)**: An Evolutionary theory of Economics change, Cambridge, M. A. Harvard University Press.
- **P. RAINES et J. BATCHLER (1993)**: The use of Cooperation agreements by small and medium sized entreprises in Western-Europe, Communication au 33 rd Régional Science Association Congress, Moscou. 23-27 Août.
- **G. B. RICHARDSON (1972)**: "The Organisation of industry Economic Journal. N° 327. Vol 82, Sept.
- **A. RIZZONI, (1991)**: Technology and organisation in small firms: an interpretation framework. Revue d'Economie industrielle. N°67.
- **ROSEN R. J. (1991)**: Research and dévelopment with asymlétric firm sizes, Rand Journal of Economics, Vol 22, N°33.
- **ROTHWELL R. (1989)**: "Small firms, Innovation and Industrial change", Small Business Economics, January, 51 - 64.
- **F. M. SCHERER (1991)**: Changing perspectives on the firm size. In ACS. S. J. et AUDRETSCH (1991).
- **J. A. SCHUMPETER (1942)**: Capitalism, Socialism and Democracy, Londres, Allen et Unwin.
- **O. E. WILLIAMSON (1967)**: Hierachical control and optimum firm-size. Journal of Political Economy.